

في السعودية أول امرأة سيتم إعدامها بسبب دفاعها عن حقوق الإنسان



السعودية / نبأ - طرحت مجلة "أكسبريس" الفرنسية تساؤلاً استنكارياً قالت فيه: "هل ستكون الناشطة الحقوقية السعودية إسماء الغمغام أول امرأة يتم إعدامها في المملكة العربية السعودية، بسبب التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان؟".

وأوضحت المجلة الفرنسية، في تقرير، أنه "سبق أن تم الحكم بالإعدام على نساء في السعودية، بسبب القتل أو التجار بالمخدرات أو الإرهاب، ولكن لم يحدث أبداً أن حكم على امرأة بسبب الاحتجاج السلمي كما حصل مع الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة إسماء الغمغام".

وأشارت المجلة إلى أن الغمغام (29 سنة) "كان من المفترض أن تمثل الأسبوع الماضي أمام القضاة في المحكمة الجنائية الخاصة، إلا أنه لم يتم إحضارها إلى المحكمة، مما يثير قلق منظمات حقوق الإنسان، برغم إعلان الجهات المعنية عن إرجاء المحاكمة إلى يوم 13 من يناير/كانون الثاني المقبل".

واعتقلت الغمغام في يوم 6 ديسمبر/كانون الأول عام 2015 مع زوجها، لمشاركتها خلال الحراك السلمي الذي بدأ في عام 2011 في محافظة القطيف، ولتصويرها ونشرها صوراً من المظاهرات السلمية على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، كشفت منظمة "العفو الدولية" النقاب عن شهادات حول حالات التعذيب والمضايقات الجنسية التي تتعرض لها النشاطات السعوديات داخل السجون، بسبب حملتهن من أجل حقوق المرأة.

واعتبرت "أكسبريس" الفرنسية أن "تلك المسألة تزيد من تشويه صورة "الإصلاحي" التي يسوق لها (ولي

العهد) محمد بن سلمان"، بعد أسابيع قليلة من جريمة مقتل الكاتب الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول، يوم 2 أكتوبر / تشرين الأول 2018، والتي ألمحت أنقرة مراراً إلى مسؤولية ابن سلمان بشكل رئيس في الأمر بتنفيذها.

وكانت "العفو الدولية" قد قالت في وقت سابق إن السلطات السعودية تكثف من حملتها لقمع المعارضة، وهو ما يتجلى في مطالبة النيابة العامة مؤخراً بإعدام عدد من رجال الدين والمتظاهرين الذين يحكامون أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، في الرياض، وهي المحكمة المختصة بمكافحة "الإرهاب". وقالت المنظمة: "إن إصدار حكم الإعدام على إسرائ الغمغام سيبعث برسالة مروعة فحواها أن النشطاء الآخرين يمكن استهدافهم بالطريقة نفسها بسبب احتجاجهم السلمي".

ورأت أن "التهم الموجهة إلى الناشطة (الغمغام) تبعث على السخرية، ومن الواضح أنها ذات دوافع سياسية لإسكات أصوات المعارضة في المنطقة الشرقية في المملكة".

ومن التهم الموجهة إلى الغمغام "السعي إلى الإفساد والإخلال بالأمن والطمأنينة العامة وزعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية وإشاعة الفوضى، وإثارة الفتنة الطائفية، وإحداث أعمال شغب، الانضمام إلى تنظيم إرهابي، النشاط الحقوقي".

وتوجد إسرائ الغمغام ومعتقلين آخرين، حالياً، في "سجن المباحث" في الدمام، في المنطقة الشرقية من السعودية.